الأمم المتحدة

S/2013/357

مجلس الأمن

Distr.: General
17 June 2013
Arabic
Original: English

التقرير الخامس والثلاثون المقدَّم من الأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وهو يغطي التطورات المتصلة بمسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة ممتلكات الكويت المفقودة، بما في ذلك محفوظاتها الوطنية، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/931).

٢ - وعقب الإحاطة التي قدمها المنسق الرفيع المستوى إلى مجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم يتخذ المجلس قرارا بشأن كيفية المضي قدما في ما يتعلق بالولاية المحددة في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، كما أنه لم يوافق على تمديد تمويل الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ الولاية.

٣ - وفي رسالتي المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى مجلس الأمن (S/2013/13)، أكدتُ التزامي بتنفيذ الولاية. وأشرتُ إلى أنه ريثما يتوصل المجلس إلى اتفاق بشأن تحديد طريقة للمضي قدما من شأنها أن تتيح استخدام الأموال المودعة في حساب الضمان، أودُّ أن أستعين بالمتاح من الموظفين والموارد، على نحو مخصص، للاضطلاع بأنشطة تهدف إلى الوفاء بالولاية المحددة في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٤ - وعقب ذلك، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، بإبلاغ كل من منصور العتيبي الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، وحامد البياتي الذي كان يشغل منصب الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة في حينه، بقرار تعيين فيكتور بولياكوف موظفا رفيع المستوى للشؤون السياسية في إدارة الشؤون السياسية، ليتابع ملف المنسق الرفيع المستوى، على نحو مؤقت ومن الناحية التقنية. وقد كُلف الموظف الرفيع

190613 180613 13-36141 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستوى بزيارة الكويت والعراق للاجتماع مع المسؤولين والتحقق من التطورات الأخيرة المتعلقة بالمسائل المتصلة بالولاية.

ثانيا – الأنشطة المضطلع بها مؤخرا فيما يتعلق بإعادة وعودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم

٥ – شهدت الفترة قيد الاستعراض إنجاز مشروع صيانة الحدود العراقية – الكويتية عملا بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) وإحراز تقدم كبير صوب تسوية المسألة المتعلقة بالمواطنين العراقيين وما لهم من ممتلكات بقيت على الأراضي الكويتية في أعقاب تخطيط الحدود الدولية، على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤). ولئن كانت تلك التطورات لا ترتبط مباشرة بالقضايا الإنسانية المبينة في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فإنها تشكل خطوات هامة لبناء الثقة في اتجاه مواصلة تطبيع العلاقات الثنائية بين العراق والكويت.

٦ – وفي ظل هذه الخلفية الإيجابية، قام الموظف الرفيع المستوى للشؤون السياسية، في إطار ممارسة مهامه المؤقتة المتعلقة بملف المنسق الرفيع المستوى، بزيارة إلى الكويت في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس وإلى الكويت والعراق في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وفي العراق، استقبله حامد أحمد، مدير مكتب رئيس الوزراء بالوكالة. والتقى أيضا بمحمد شياع السوداني، وزير حقوق الإنسان؛ ومحمد حمود، السفير في وزارة الخارجية الموكل بالمسائل العراقية – الكويتية؛ وأعضاء من السلك الدبلوماسي في بغداد. والتقى الموظف الرفيع المستوى، على هامش الدورة التاسعة والسبعين للجنة الفرعية التقنية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية المعقودة في الكويت، وكذلك أثناء زيارته إلى العراق، بأركان صالح، نائب وزير حقوق الإنسان ورئيس الوفد العراقي إلى اللجنة الفرعية التقنية.

٧ – وفي بغداد، أشار وزير حقوق الإنسان إلى الأهمية التي يوليها العراق للمسألة الإنسانية وللعثور على رفات الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وإعادة رفاتهم إلى أوطانهم. وأكد المسؤولون العراقيون أن رئيس الوزراء قد أوضح أنه ينبغي ألا يُدَّخر أي جهد لتحقيق هذه الغاية، وهذه رسالة طلب مدير مكتب رئيس الوزراء بالوكالة إلى الموظف الرفيع المستوى للشؤون السياسية إبلاغها إلى الجهات التي يتحاور معها هذا الأخير في الكويت. وأشار الموظف الرفيع المستوى، في مناقشاته مع المحاورين العراقيين، إلى أن تنفيذ عمليات ميدانية بهدف العثور على رفات المفقودين الكويتيين في الأسابيع القليلة المقبلة سيكون أمرا ضروريا لزيادة بناء الثقة بين العراق والكويت، وتحسين الفرص بالنسبة للبلدين للتوصل إلى طريقة مقبولة للطرفين فيما يتعلق بمستقبل الولاية.

٨ - وقدم السيد صالح إلى الموظف الرفيع المستوى للشؤون السياسية قائمة شاملة بأسماء العمليات الميدانية العراقية التي اضُطلع بها في عام ٢٠١٣ بهدف تحديد مواقع المقابر الجماعية التي تحتوي على رفات الكويتيين المفقودين. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، أجرى الفريق العراقي مسحا لموقع الخميسية في محافظة ذي قار حيث تم تحديد ١٤ موقعا من مواقع الدفن. وسيُضطلع بأعمال حفر في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وفي بداية حزيران/يونيه، أبلغت البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة الموظف الرفيع المستوى المعني بالشؤون السياسية أن أعمال الحفر قد بدأت في موقع الخميسية في ٢٥ أيار/مايو.

٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، بدأ فريق متخصص تابع لوزارة حقوق الإنسان العراقية بأعمال المسح والحفر في موقع في محافظة واسط. وفي ٣ نيسان/أبريل، بدأت أعمال الحفر في أربعة مواقع لقبور جماعية، ولكن تبيّن أنها لا تحتوي على أي رفات لمفقودين كويتيين. واتّضح من البدلات العسكرية التي عُثر عليها في المقابر أنها تعود لجنود عراقيين. ومع ذلك، أُخذت عينات وأُرسلت إلى المعهد الوطني للتحليل الجنائي في العراق لتحليلها. وفي الفترة من ٥ إلى ١٠ نيسان/أبريل، تم استكشاف مواقع يُحتمل أن تكون مواقع دفن وتم مسحها وحفرها في السماوة، محافظة المثنى، غير أنه لم يُعثر فيها على أي رفات من هياكل عظمية. وتم تأجيل أعمال الحفر التي كانت مقررة في مدينة سلمان باك، الواقعة على مسافة ١٥ كيلومترا إلى الجنوب من بغداد، وذلك لأسباب أمنية. فقد أفادت الأنباء بأنه قد عُثر في أحد المواقع على آثار تلوث كيميائي، وكان من الضروري إجراء المزيد من التحاليل للحصول على موافقة قبل مواصلة الأعمال.

١٠ - وأثناء الزيارة التي قام بها الموظف الرفيع المستوى المعني بالشؤون السياسية، أشار وزير حقوق الإنسان إلى أن العراق سوف يواصل عمله فيما يتعلق بالمفقودين الكويتيين طالما كان ذلك ضروريا، كما أشار إلى أن الافتقار إلى معلومات نوعية عن مواقع المقابر الجماعية التي تضم رفاتهم يعيق عملية البحث. وأضاف محاورون عراقيون آخرون أن الشهود قد سافروا في الخارج، أو لم يريدوا التعاون أو لم يشعروا بالأمان اللازم ليتعاونوا، وكانوا مراوغين في بعض الأحيان (على سبيل المثال، كان بعضهم يطلب المزيد من المال، وبعضهم يطفئ هواتفه النقالة) عندما يحين وقت الحصول على المعلومات منهم.

١١ - وشدد المسؤولون العراقيون على أنه رغم التزام العراق بالعثور على رفات الكويتيين المفقودين، ورغم ما أبداه من حسن نية وعزم لتحقيق ذلك الهدف عن طريق الاضطلاع بعمليات ميدانية واسعة النطاق، فإن الإبقاء على هذه الولاية بموجب الفصل السابع من

ميثاق الأمم المتحدة لا يفضي إلى استعادة المكانة الدولية التي كان العراق يتبوؤها قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠).

١٢ - وفي الكويت، استقبل الموظفَ الرفيع المستوى للشؤون السياسية محمد عبد الله أبو الحسن، المستشار في الديوان الأميري؛ وخالد محمد المغامس، مدير إدارة التنسيق والمتابعة بوزارة الخارجية. كذلك التقى بعلي المؤمن، سفير الكويت لدى العراق؛ وبرئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب وأعضائها؛ وأعضاء من السلك الدبلوماسي، بما في ذلك محمد حسين محمد بحر العلوم، سفير العراق لدى الكويت.

١٣ - وقدم رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب وأعضاؤها إلى الموظف الرفيع المستوى المعني بالشؤون السياسية موجزا بنتائج الدورة التاسعة والسبعين للجنة الفرعية التقنية، المعقودة في الكويت في ٢٥ نيسان/أبريل. وركزت المناقشات التي شهدتها الدورة على البعثات العراقية الموفدة إلى الخميسية بغية الإعداد لأعمال الحفر. واقتُرح أن تتم زيادة أنشطة البحث في منطقتي كربلاء والسماوة اللتين زارتهما الأفرقة التقنية الكويتية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وحيث استُخرج رفات كويتيين ورعايا بلدان ثالثة. وكرر أعضاء اللجنة الوطنية التأكيد على أهمية الحصول على صور ساتلية يعود تاريخها إلى العام ١٩٩١ وما قبله من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ من شأن هذه الصور أن تسهّل عملية تحديد مواقع المقابر الجماعية. وأشير إلى أن وزارة الخارجية العراقية ستطلب إلى الاتحاد الروسي تزويدها بصور لموقع الخميسية يعود تاريخها إلى عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

١٤ - وذكّرت اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب أنها قد زوّدت الجانب العراقي بصور لضباط أمن من النظام العراقي السابق يُعتقد بأن لديهم معلومات عن مواقع الدفن وإحداثيات المقابر الجماعية المعروفة. وأُبلغ الموظف الرفيع المستوى للشؤون السياسية بأن جامعة ألاباما في الولايات المتحدة قد طوّرت تكنولوجيا جديدة لتحليل التغيرات في التربة قد تساعد في البحث عن رفات الكويتيين والعراقيين.

١٥ - وأشار الموظف الرفيع المستوى، في معرض ثنائه على أنشطة البحث التي يُضطلع بها حاليا في العراق، إلى أن الأفرقة المتخصصة الكويتية هي التي عثرت على رفات جميع المفقودين ورعايا البلدان الثالثة الذين تم التعرف على هوياتهم والبالغ عددهم ٢٣٦، وذلك خلال عمليات للبحث واستخراج الجثث جرت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في كربلاء والرمادي والسماوة والناصرية ومواقع أخرى. وشددت اللجنة الوطنية على أنه يجب على العراق الوفاء بالتزاماته في البحث عن المفقودين من الكويتيين وتحقيق نتائج عملية، وبالتالي الإسراع في تنفيذ التزاماته الدولية فيما يتعلق بالولاية.

١٦ - وشدد المحاورون الكويتيون على أن مسألة المفقودين لا تزال مسألة شديدة الحساسية وعاطفية في الكويت. وما زالت أسر المفقودين الذين لم يُعثر على رفاتهم ولم يُدفنوا بطريقة لائقة تعيش في ألم وأسى. وتحظى هذه الأسر بتعاطف المجتمع الكويتي ودعمه.

١٧ - وأبلغ مسؤولون كويتيون الموظف الرفيع المستوى المعني بالشؤون السياسية أن الكويت مهتمة بإقامة علاقات حسن جوار مع العراق ولا تريد للعراق أن يبقى دون داع ضمن ولاية الفصل السابع، بشرط أن يفي بالتزاماته المتبقية المتصلة بصيانة الحدود ودفع تعويضات للمزارعين العراقيين، وهو موقف مبين في الرسالة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة من وزير الخارجية الكويتي إلى وزير الخارجية العراقي، المشار إليها في الفقرة ١٧ من تقريري الرابع والثلاثين (S/2012/931). وجرى التشديد على أن المصلحة الوطنية للكويت تكمن حصرا في ضرورة العثور على الأحياء من المفقودين الكويتيين وإعادتهم أو العثور على رفات من مات منهم وإعادته، وكذلك العثور على المحفوظات وإعادتها، وفي ضرورة أن تُنشأ لهذا الغرض آلية تشرف عليها الأمم المتحدة وتناط بها مسؤولية إبلاغ مجلس الأمن. ولاحظ السيد أبو الحسن أن إشراف الأمم المتحدة على هذه العملية أعطى قوة ومصداقية إلى الأنشطة المرتبطة بالبحث عن الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة.

ثالثا - الأنشطة المضطلع بها مؤخرا فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

١٨ - لم تظهر أي وقائع موثوقة أو خيوط ممكنة تتعلق بالمحفوظات الوطنية الكويتية المفقودة، التي تعتبر الكويت أن إعادتها أساسية بالنظر إلى قيمتها بالنسبة إلى تاريخ البلد. وناقش الموظف الرفيع المستوى أثناء تواجده في العراق هذه المسألة مع خالد فيصل حبيب، مدير إدارة التعويضات والممتلكات التابعة لوزارة الخارجية؛ ومحمد خضير الأنباري، نائب رئيس الشعبة القانونية بوزارة الخارجية؛ ومسؤولين عراقيين آخرين. وفي الكويت، التقى بناصر الهيّن، نائب مدير إدارة المنظمات الدولية، وهي الجهة المسؤولة في وزارة الخارجية عن ملف إعادة الممتلكات والمحفوظات الكويتية.

١٩ - وقدّم المحاورون العراقيون تأكيدات بأن العراق ليس لديه رغبة أو نية في الاحتفاظ بأي ممتلكات كويتية أو استخدامها لأغراض سياسية. وبُذلت جهود متضافرة للعثور على الممتلكات والتحقيق في مصير المحفوظات. وتمت إعادة جميع الممتلكات التي عُثر عليها فورا إلى الكويت، وأعلن عن مكافآت كبيرة تم دفعها كحوافز للمواطنين العراقيين لإعادة الممتلكات أو الإدلاء بمعلومات عنها. وزُوِّد الموظف الرفيع المستوى بقائمة بالممتلكات (المرفق الأول) التي عثر عليها العراق وأعيدت إلى الكويت خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى

عام ٢٠١٢. وفي ٨ أيار/مايو، أبلغني محمد علي الحكيم، الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، أن وزارة الخارجية العراقية تعتزم تسليم الكويت ٥٧ شريطا من شرائط هيئة التلفزيون الكويتي، ونحو ٤٠٠ كتاب، وثلاثة ألبومات صور فوتوغرافية لأعضاء الحكومة الكويتية، وفضيات مختومة بشعار دولة الكويت.

٢٠ - ورأى الموظف الرفيع المستوى للشؤون السياسية، الذي يدرك أن كلا من العراق والكويت قد أنشأ لجنة معنية بالمحفوظات الوطنية الكويتية وغيرها من الممتلكات، أنه من المهم تشجيع عقد اجتماع مشترك بين تينك الهيئتين في أقرب وقت ممكن، بغية تبادل المعلومات والتنسيق بشأن المضي قدما في هذه المسألة. وأُبلغ، عند عودته إلى مقر الأمم المتحدة، بواسطة رسالة واردة من العراق، بأن اللجنتين قد اجتمعتا في ١٥ أيار/مايو في وزارة الخارجية الكويتية. وترأس الوفد العراقي سفير العراق في الكويت، وترأس الوفدَ الكويتي مديرُ إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية.

٢١ - وأعرب الوفد العراقي عن اعتزام حكومته حل جميع المسائل المعلّقة المتصلة بالممتلكات والمحفوظات الكويتية المفقودة. وطلب إلى الجانب الكويتي تقديم وصف بالممتلكات المفقودة من محفوظات الديوان الأميري وديوان ولي العهد ووزارة الخارجية. وأثنى الجانب الكويتي على الجهود التي تبذلها السلطات العراقية المعنية للعثور على الممتلكات الكويتية وإعادتها. واقترحت الكويت أن تُعقد اجتماعات فصلية للجنة المشتركة بوتيرة منتظمة لمناقشة التطورات ذات الصلة. وخلال الاجتماع، سُلمت الممتلكات المشار إليها في الفقرة ١٩ إلى الكويت.

رابعا - ملاحظات

٢٢ - أدى وفاء العراق مؤخرا بالتزاماته المتبقية بموجب الفصل السابع فيما يتعلق بحدوده المشتركة مع الكويت إلى تهيئة ظروف مؤاتية لإحراز مزيد من التقدم في العلاقات بين البلدين. وبالتالي ثمة جو بنّاء يمكن في إطاره اتخاذ قرار بشأن مستقبل الولاية المحددة في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). ولم تتحقق أهداف الولاية بعد، رغم التزام السلطات العراقية القوي وجهودها الحثيثة الرامية إلى إنجاز الأهداف المتوخاة على صعيد مسألة المفقودين الكويتيين ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة.

٢٣ - وبالنسبة إلى مستقبل الولاية، أود أن أشير إلى أربعة خيارات للاضطلاع بمهام الولاية، وردت في الفقرة ٢٥ من تقريري الرابع والثلاثين (S/2012/931) وهي: الطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أداء هذا الدور؛ أو تعيين منسق مؤقت؛

أو الاستعاضة عن المنسق الرفيع المستوى؛ أو تعيين موظف من مقر الأمم المتحدة للاضطلاع بهذه المهام. وفي تقريري السابق، أعربتُ عن أملي في أن يتوصل الكويت والعراق إلى ترتيب مقبول من الطرفين بشأن هذه المسألة. وشجع مجلس الأمن، في بيانه الصحفي المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (SC/10680)، الطرفين على التوصل إلى هذه النتيجة التي تُعد الأفضل.

٢٤ - وفيما يتعلق بمستقبل المسألة المشار إليها في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، رأى نوري كامل المالكي، رئيس وزراء العراق، أنه يجب إنهاء ولاية المنسق الرفيع المستوى وإحالة المسألة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر المرفق الثاني). كما أشار رئيس الوزراء إلى ضرورة إنهاء التزامات بلده بموجب الفصل السابع في ما يتعلق بالممتلكات الكويتية والمحفوظات الكويتية والمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وإلى ضرورة معالجة هذه المسائل في إطار الفصل السادس من الميثاق. وعلاوة على ذلك، أبلغني هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي، في رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع الكويت خلال زيارته الأخيرة إلى ذلك البلد لنقل المسؤولية عن قضايا الأسرى والمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية إلى البعثة في إطار الفصل السادس (انظر المرفق الثالث).

٢٥ - وأشار الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، في إطار عرضه لرأي حكومته، أن الكويت تؤيد الاقتراح المقدَّم بالطلب إلى البعثة متابعة مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، وفقا للفصل السادس (انظر S/2013/324، المرفق).

٢٦ - كذلك أوضح وزير الخارجية العراقي في رسالته أنه في حال انتهاء مهمة البعثة، يمكن لممثل الأمانة العامة أن يستمر في ممارسة مهامه إذا دعت الحاجة إلى ذلك. كما أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد قرارا يتضمن العناصر الرئيسية التالية: (أ) لا تنتهي متابعة هذه المسائل مع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ (ب) يجب أن تسلم التقارير الدورية للأمين العام عن مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، في مواعيد تختلف عن مواعيد تقديم التقارير المتعلقة بأنشطة البعثة؛ (ج) ينبغي تعيين مسؤول في البعثة تكون مسؤوليته الوحيدة هي متابعة تلك المسائل (انظر S/2013/324، المرفق).

٢٧ - ويشكل توصل العراق والكويت إلى أرضية مشتركة بشأن مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة إنجازا هاما، يدلّ على وجود مستوى جديد من الثقة المتبادلة وفصل جديد في العلاقات بين البلدين المتجاورين.

٢٨ - وبعد أن نظرتُ بعناية في الآراء التي أعرب عنها العراق والكويت بشأن مستقبل الولاية المنصوص عليها في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) ومع الإشارة إلى أوجه التشابه الواسعة بين آراء البلدين، أودُّ أو أوصي المجلس بإنهاء ولاية المنسق الرفيع المستوى ونقل مسؤوليات مهامه إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ليُضطلع بها بموجب الفصل السادس من الميثاق. وإنني أحيط علما بالمقترحات التي قدمها العراق والكويت المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه. وإذا اتخذ المجلس قرارا، سوف أكفل تنفيذه تنفيذا كاملا.

٢٩ - وقد أبدت كل من حكومة العراق والكويت حنكة سياسية واحتراما للمصالح الوطنية للطرف الآخر، عبر التوصل إلى ترتيب مقبول من الطرفين ومفيد لهما. وإذا وافق مجلس الأمن على توصيتي، سيخرج العراق من نطاق الفصل السابع فيما يتعلق بهذا الملف، وسيتقرب خطوة من استعادة المكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل صدور القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وهو قرار طالما سعت قيادة البلد إلى تحقيقه عقب الإطاحة بنظام صدام حسين. ويكفل نقل المسؤوليات المتصلة بتيسير البحث عن المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مواصلة العمل بشأن هذا الملف الإنساني في إطار الفصل السادس.

٣٠ - وتترتب على مسألة المفقودين تبعات أخلاقية وقانونية وإنسانية بالنسبة للكويت، على النحو الوارد في الرسالة الموجهة من نائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها (انظر S/2013/324، المرفق الرابع). ولا تزال القضايا التي لم تُقفل ملفاتها تتسبب في معاناة للأسر المكلومة. وقد أحطتُ علما بالالتزام الجدير بالثناء من جانب العراق بحلّ هذه المسألة بنجاح وبمشاركته الميدانية النشطة في هذا السياق. ويحدوني الأمل في أن يؤدي استمرار العراق في اتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع إلى التعجيل بتحقيق نتائج عمليه وتعزيز الثقة بين العراق والكويت. ولا شك أن هذا سيفضي إلى النهوض بالهدف الإنساني المتمثل في الكشف عن مصير المفقودين، رغم أنه قد يكون مصيرا قاتما، وإبلاغ عائلاتهم به.

٣١ - وعلاوة على ذلك، يجب أن يُراعى، في إطار أي أنشطة قد يضطلع بها في المستقبل بشأن هذا الملف، أن تظل اللجنة الثلاثية التي ترأسها لجنة الصليب الأحمر الدولية، هي الآلية

الدولية والمستقلة والنزيهة للتعامل مع مسألة المفقودين. ويعد الاتصال والتنسيق الوثيقين مع أعضائها شرطا مسبقا لتحقيق نتائج إيجابية في تسوية هذه المسألة الإنسانية التي طال أمدها.

٣٢ - وترى الكويت أن إعادة المحفوظات التي استولى عليها نظام صدام حسين أمرا ضروريا للحفاظ على السجلات التاريخية للبلد، وهذا أمر مفهوم. وإلى جانب مسألة الرعايا الكويتيين المفقودين، لا يزال هذا الملف في صدارة جدول أعمال البلد. وإنني أرى أن عقد اجتماعات منتظمة للجنة المشتركة المعنية بالممتلكات المنشأة مؤخرا يشكل خطوة نحو وضع مقاييس مرجعية واضحة لإحراز تقدم وتنظيم عملية البحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية المفقودة وغيرها من الممتلكات. وإنني أرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها العراق لتحديد مكان وجود المحفوظات الكويتية المفقودة والممتلكات الأخرى وإعادتها إلى الكويت، وأشجع بذل هذه الجهود. وستقوم البعثة بتيسير هذه الجهود، إذا وافق مجلس الأمن على توصيتي المبينة في الفقرة ٢٨ أعلاه.

٣٣ - وقبل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن الولاية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن عميق تقديري للراحل يولي فورونتسوف ولغينادي تاراسوف من الاتحاد الروسي اللذين قاما أثناء توليهما منصب المنسق الرفيع المستوى، بتكريس وقتهما ومهاراتهما المهنية للاضطلاع في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢ بالولاية المحددة في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وكفالة أن يؤدي تنفيذها إلى بناء الثقة بين البلدين وأن يسهم في التطبيع الكامل للعلاقات بينهما.

المرفق الأول

[الأصل: بالعربية]

الممتلكات الكويتية التي تم تسليمها إلى الجانب الكويتي[أ]

١ - سنة ٢٠٠٢ تم تسليم الوثائق المدرجة أدناه إلى الجانب الكويتي عند الحدود العراقية الكويتية وبإشراف الأمم المتحدة وحسب ما يلي:

- وثائق مباحث أمن الدولة ٦٩ صندوقا تحتوي على ١٣٣ ١٨٢ وثيقة.
- وثائق وزارة الخارجية ١٢٦ صندوقا تحتوي على ٧٦٢ ٦٦٦ وثيقة.
- وثائق وزارة الداخلية ١٩٦ صندوقا تحتوي على ٧٩٤ ٠٣٢ ١ وثيقة.
- وثائق الحدود العراقية الكويتية صندوقان يحتويان على ٨٧٩ ٥ وثيقة.
- وثائق وزارة النفط ١٩ صندوقا تحتوي على ١٥٦ ٨٣ وثيقة.
- وثائق وزارة الدفاع ٣ صناديق تحتوي على ٥٤٠ ١ وثيقة.
- وثائق إدارة الجنسية الكويتية ٠٩٩ ١ كيسا تحتوي على ٨٢٥ ٣٥٧ ملفا.
- شهادات الجنسية الكويتية ١٠٣ أكياس تحتوي على ٨٢٥ ٣٥٧ شهادة.
- سجلات إصدار الجنسية الكويتية ٢٥١ سجلا.
- وثائق إدارة المتاحف والآثار الكويتية ١ ملف يحتوي على ١٢٣ وثيقة.
- سجل الطائرات المدنية الكويتية.
- ٨٠٦ ٢ شريط مايكروفلم يعود لوزارة الإعلام والخارجية والبنك الكويتي الوطني والصحف الكويتية.
- قد ثبت في محاضر التسليم أن الوفد الكويتي عثر أثناء تدقيقه الأولي السريع في ملفات وزارة الداخلية والخارجية على خمسة ملفات تعود للديوان الأميري تحتوي على ٠٢٢ ١ وثيقة وملفان يعودان إلى مجلس الوزراء يحتويان على ١٩٥ وثيقة.

(أ) أشار مجلس الأمن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) على إلزام العراق إعادة جميع الممتلكات الكويتية.

٢ - جرت عملية تسليم في نهاية سنة ٢٠٠٢ تضمنت عددا من اللوحات الزيتية وسيوفا فضية.

٣ - جرت عملية تسليم عدد كبير من الكتب تعود ملكيتها لمكتبة مجلس الأمة الكويتي في عام ٢٠٠٥.

٤ - قامت هذه الوزارة بتاريخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ بإعادة الأرشيف الإذاعي الكويتي (٩ صناديق تحتوي على جميع الأشرطة التي تتضمن تسجيلات مرئية ومسموعة عدد ٥٣٩ ٤ شريطا). وبحضور المنسق رفيع المستوى المعني بالمفقودين والممتلكات الكويتية السفير غينادي تاراسوف.

٥ - قامت هذه الوزارة بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بتسليم (٢٢ صندوقا خشبيا مع حقيبة حديدية وعلبة بلاستيكية تحتوي جميعها على مسكوكات فضية وطوابع بريدية كويتية ومبلغ نقدي قيمته ١٦٦ ١٢١ ٢ دينارا كويتيا من الإصدار القديم للعملة المذكورة التابعة للبنك المركزي الكويتي. وعلى أثر ذلك أشاد مجلس الأمن بعملية التسلم هذه معتبرا إياها خطوة إيجابية قام بها العراق لتعزيز عملية بناء الثقة.

٦ - قامت هذه الوزارة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ بتسليم الجانب الكويتي أشرطة مايكروفلم عدد ١٣٦ تتضمن أرشيف لجريدة (الكويت اليوم) الرسمية، قام أحد المواطنين بتسليمها إلى هذه الوزارة لقاء مبلغ مالي دفعته هذه الوزارة وحسب طلبه.

٧ - قامت هذه الوزارة بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بتسليم الجانب الكويتي عملات نقدية ورقية ومعدنية وأوراق ومفاتيح لقاصات كويتية تابعة لبنك الكويت المركزي.

٨ - بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تم تسليم الجانب الكويتي ١٥ شريط مايكروفلم لأرشيف جريدة (الأنباء) الكويتية.

٩ - قامت هذه الوزارة باستلام ٢٧ صندوقا من مكتب دولة رئيس الوزراء تحتوي على أشرطة تعود لأرشيف إذاعة الكويت، تم تسليمها إلى الجانب الكويتي بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع كتابين عائدين لجامعة الكويت.

المرفق الثاني

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى مكتب الأمين العام من البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب الأمين العام ويشرفها أن ترفق طيه نسخة من الرسالة الموجهة من نوري كامل المالكي، رئيس وزراء جمهورية العراق، إلى الأمين العام للأمم المتحدة (انظر الضميمة).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية العراق ممتنة إيصال هذه الرسالة إلى وجهتها العليا.

الضميمة

[الأصل: بالعربية]

لقد استلمت رسالتكم المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بكل سعادة وهي تعبر عن التطور الإيجابي الحاصل في مسيرة العلاقات العراقية – الكويتية وفي تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لقد حرصت حكومتي على تنفيذ كافة الالتزامات المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ القرار رقم ٨٣٣ (١٩٩٣)، حيث أوعزت إلى الجهات العراقية المختصة بتنفيذ كل ما يتعلق بصيانة الدعامات الحدودية وترسيم الحدود، وقد تم الانتهاء كليا من كافة الأعمال ذات العلاقة وبتأييد من ممثلكم في العراق السيد مارتن كوبلر. أما بالنسبة لتعويضات المزارعين العراقيين، فقد أوعزت بتشكيل لجنة تحدد أسماء المزارعين ومقدار التعويضات المستحقة لكل منهم، كما أوعزت إلى وزارة الخارجية لتحويل المبلغ المودع في الأمانة العامة للأمم المتحدة والبالغ ١,٤ مليون دولار إلى أحد المصارف العراقية تمهيدا لتوزيعه على المزارعين العراقيين المستحقين.

إن حكومتي تتطلع إلى تعاونكم بشأن مسألة إعادة المواطنين الكويتيين أو مواطني الدول الثالثة أو رفاتهم وكذلك بشأن مسألة إعادة الممتلكات والأرشيف الكويتي، حيث إن المنسق السامي للأمم المتحدة السابق والسيد مارتن كوبلر والحكومة الكويتية يشهدون على الجهود الجبار التي بذلتها حكومتي في سبيل العثور على المفقودين أو رفاتهم وعلى الممتلكات والأرشيف الكويتي وإعادتها إلى الكويت تنفيذا للالتزام المفروض على العراق بهذا الشأن.

إننا نأمل تفهم سيادتكم لدور العراق وما قام به بهذا الصدد والحاجة إلى إنهاء مهمة المنسق الرفيع المستوى للأمم المتحدة ونقل الملف إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وإنهاء التزامات العراق بشأن الممتلكات والأرشيف الكويتي والمفقودين الكويتيين ومواطني الدول الثالثة بموجب الفصل السابع، حيث يمكن أن يتم التعامل بشأنها مستقبلا بموجب أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) نوري كامل **المالكي**
رئيس الوزراء

المرفق الثالث

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى مكتب الأمين العام من البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب الأمين العام ويشرفها أن ترفق طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة من هوشيار زيباري، وزير خارجية جمهورية العراق، إلى الأمين العام للأمم المتحدة (انظر الضميمة).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية العراق ممتنة إيصال هذه الرسالة إلى وجهتها العليا.

الضميمة

[الأصل: بالعربية]

أود أن أشير إلى موضوع انتهاء ولاية المنسق الرفيع المستوى المكلف بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بمتابعة ملفي الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية ونظرا للأهمية البالغة التي توليها حكومة جمهورية العراق ودولة الكويت لملف الأسرى والمفقودين لما له من أبعاد إنسانية.

وبعد الأخذ في الاعتبار الخيارات المطروحة من قبلكم بالنسبة لهذين الملفين لقد تم الاتفاق مع دولة الكويت أثناء زيارتنا بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ على نقل الولاية الخاصة بهذين الملفين إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وطبقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق. وعند انتهاء مهمة البعثة في العراق فإن ممثل الأمانة العامة يمكن أن يستمر في مهامه إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وفي الختام نود أن نؤكد تقديرنا لمعاليكم على الجهود المبذولة لدعم ومساندة العراق للانتهاء من تنفيذ كافة الالتزامات المتبقية عليه والتي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين العراق والكويت.

(توقيع) هوشيار **زيباري**
وزير الخارجية